

كوت ماري عراقي
داد کاتی بالائی نینتکھادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٥/التمعية/تعمير/٢٠١٦

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦ برئاسة القاضي العميد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فائق محمد السلي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بليان ومحمد صباح القاسبيدي وعمود صلاح التميمي وميخائيل شملون من كورنيس وحسين أبو كلسن المسكوتين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز – طالب إعادة المحاكمة – / سنبل جبار نوري الهاسري – وكيله المحامي علي حسين السعدي .

التميز عليه – المطلوب إعادة المحاكمة ضده – المدعي عليه الأول/محافظ واسط/السادة لوظيفة وكيله الموقف العفولي علي شام وغازي تطوف .

الإجراءات

ادعى المدعي بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق لمحكمة ان أصدرت في الدعوى المرفوعة (٣٦٥/قضاء اداري/٢٠١٠) والمورثة (٢٠١١/٢/١٢) حكماً يقضي بتعديل طريقة العزل المفروضة بحق موكله (طالب إعادة المحاكمة) التي بالقضاء من الوظيفة وخر اجراء اداري تتخذ سلطة التعيين طبقاً لأحكام المادة (٦٢) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل رغم ان موكله ليس موظف خاضع لأحكام هذا القانون وإنما هو مركز قانوني خاص يقلل من المنصب طبقاً للبيانات المرسومة بالسادة (٨) من قانون المحافظات غير المنتظمة بالقيم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل وان ذلك أسباب لتلوجب إعادة المحاكمة طبقاً لأحكام المادة (١٩٦) من قانون المرافعات المدنية اتفق ومنها ان قرار المحكمة بالقضاء موكله قد خسر عليه جميع ختمته وجميع حقوقه وحرمانه من حقوقه التقاعدية لكونه قائم مقام مركز قضاء الكوت وتم تعيينه وانتخابه وفق احكام الامر رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ الصادر عن سلطة الائتلاف والذي لم يشترط أي حصول لراسي معين للتعيين بهذه الوظيفة وان موكله لم يقدم أي وثيقة للتعيين اسماً كما ان وكيل المدعي عليه لم يقدم للمحكمة قوائم الراتب التي تثبت بأن المدعي (التميز) تم تعيينه وفق الوثيقة المدعى بتزويرها . أتم المدعي دعواه بعواء بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨ طلباً الحكم بإلغاء قرار الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري ونتيجة

كوتلاري عيراق
داد كاي بالاي نيئيكلادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ٢٢٥/تصفية/٢٠١٢

المرافعة المضمورية العتبية أصدرت المحكمة بتاريخ (٢٠١٢/٧/٩) ويعهد اضميرة (٣٠/أضواء آذار/٢٠١١) حكماً يقضي برد طلب إعادة المحاكمة . ولعدم قناعة المميز (طلب إعادة المحاكمة) بالمحكم طعن به تمييزاً بموجب لائحته التمييزية المورخة ٢٠١٢/٨/٨ طلباً لغضه للتسبيب الواردة فيها .

القرار:

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن القرار المميز والمستضمن رد طلب إعادة المحاكمة المقدم من طالب إعادة المحاكمة (المميز) سائر جبار نور الياسري قد صدر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٧/٩ ، وإن طرفي الدعوى قد تلتفا بموجب التخطي بالقرار في جلسة المرافعة المورخة ٢٠١٢/٧/٢ ، فينك ان مدا الطعن بالقرار الملود حله تنتهي بنهاية الكوام الرسمي ليوم ٢٠١٢/٨/٧ عملاً بحكم المادة (٧) (ثانياً) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، وحيث ان الطعن المذكور قد قدم في ٢٠١٢/٨/٨ ، فلطعن يكون واقعاً خارج المدة القانونية وإن ان المسند المعنوية لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن ويقضي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن عملاً بحكم المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل ، عليه وتكون الطعن التمييزي المقدم بعد مضي المدة القانونية قرر رده شكلاً وتعميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالالتفاق في ٢٠١٢/١٠/١٠.


الرئيس
منحت محمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كرم طه احمد


العضو
كرم احمد بليان


العضو
محمد صليبة القشوبدي


العضو
عبود صالح الشبيبي


العضو
ميخائيل شملون كس كوركيس


العضو
حسين عباس أبو كتن

١٠٢
١٠٢